

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

وضع حقوق الإنسان في فلسطين الملخص التنفيذي



التقرير السنوي التاسع والعشرون
1 كانون الثاني (يناير) - 31 كانون الأول (ديسمبر)

2023

مجلس المفوضين

عصام العاروري - المفوض العام

| | | | | |
|--------------|---------------|-------------|-------------|-----------------------------------|
| هالة الشعيبي | علي السرطاوي | سامة عويضة | جورج جقمان | أمجد الشوا (نائب المفوض العام) |
| هامة زيدان | لونا سعادة | شوقي العيسة | ديانا بطو | أمل صيام |
| واصف الكاهن | مخيمر أبوسعدة | طلال عوكل | روان الضامن | أمل الكحلوت |
| | | عاصم خليل | زياد عمرو | |

تأسست الهيئة بقرار/ مرسوم رئاسي رقم (59) صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات، رحمه الله، بتاريخ 1993/9/30. الهيئة التأسيسية: حنان عشراوي (رئيساً)، ممدوح العكر، فاتح عزام، منى رشماوي، رجا شحادة، راجي الصوراني.

دولة فلسطينية تُعزّز فيها سيادة القانون والمساواة،
وتُحترم فيها حقوق الإنسان، وحرّيات جميع الأفراد.

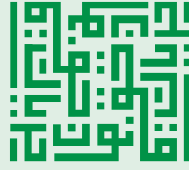
قانون - حق - حرّيات

© جميع الحقوق محفوظة لـ:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فلسطين.

ISBN: 978-9950-401-39-6

رام الله - 2024



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

وضع حقوق الإنسان في فلسطين التقرير السنوي التاسع والعشرون

الملخص التنفيذي

2023

يُشكّل هذا التقرير، جهداً جماعياً للعاملات والعاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، كلّ في موقعه، بإشراف المدير العام د. عمار دويك، وإعداد وصياغة دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية، إضافة إلى مساهمة دائرة التحقيقات والشكاوى في الهيئة فيما يتعلق بعرض الشكاوى وتقييم الجهات الرسمية، لاسيما:

خديجة زهران، معن دعيس، عائشة أحمد، طاهر المصري، عمار جاموس، موسى أبو دهيم، سامي جبارين.

طاقم عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»

د. عمار الدويك - المدير العام

- **دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية:**
خديجة حسين زهران - مديرة الدائرة
برهان اشتيبة، حازم هنية، طاهر المصري، عائشة أحمد،
عمار جاموس، معن دعيس
- **دائرة التحقيقات والشكاوى:**
موسى أبو دهيم - مدير الدائرة
بكر تركماني، سامي جبارين
- **دائرة التوعية والتدريب والمنصرة:**
إسلام التميمي - مدير الدائرة
أنس بواطنة، بهجت الحلو
- **الدائرة المالية والإدارية:**
نسرين دعيباس - مديرة الدائرة
أحمد جميل، إلهام قرعان، أمجد أبو عايشه،
جاد اشتيبة، رجاء بدارين، سناء أبو طاعة، سهى جبر،
عيسى سالم، ميساء البرغوثي، نبيهة علوان
- **مكتب الوسط:**
وليد الشيخ - مدير المكتب
أماني سيف، حازم مخالفة، عرين دويكات، ياسر صلاح
- **مكتب الشمال:**
علاء نزال - مدير المكتب
رنا وهبة، رنا كلبونة، محمد كمنجي، نادية أبو دياب،
يزن صوافطة
- **مكتب الجنوب:**
فريد الأطرش - مدير المكتب.
بلال الملاح، رمال حريبات، رنا الجعبري، علاء غنايم،
علاء غيث، يوسف وراسنة
- **قطاع غزة:**
جميل سرحان- نائب المدير العام لقطاع غزة
رهام عليان، سهام شلاش، عصام مقوسي
- **مكتب جنوب قطاع غزة:**
أحمد الغول - مدير المكتب
حسن حلاسة، خالد أبو شاب، محمود الحشاش،
هبة علي
- **مكتب غزة والشمال:**
رأفت صالحه - مدير المكتب
أنس برقوثي، رنا أبو رمضان، محمد سرور، نسرين طه
- **العلاقات العامة والإعلام:**
مجيد صوالحة-مسؤول الوحدة
نسمة الحلبي
- **العلاقات الدولية وتطوير البرامج:**
علاء عدوي
- **مكتب المدير العام والمفوضين:**
محمد شماسنة
- **المدقق الداخلي:**
شركة العرين للخدمات المالية والاستشارية
- **الرقابة والتقييم:**
هبة فريد- مسؤولة
سهيل حجاج

عناوين مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

- مكتب الجنوب**
 - الخليل - رأس الجورة - بجانب دائرة السير
عمارة حريزات - ط 1
هاتف: + 970 2 2295443
فاكس: + 970 2 2211120
 - بيت لحم - عمارة نزال
ط 2 - فوق البنك العربي
هاتف: + 970 2 2750549
فاكس: + 970 2 2746885
- المقر الرئيس**
 - 4 شارع الأم تيريزا، رام الله، فلسطين.
الرمز البريدي P6009059
هاتف: + 970 2 2960241 / 2986958
فاكس: + 970 2 2987211
ص.ب 2264
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps
الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps
- مكتب الوسط**
 - وحدة 302، 16 شارع البلدية، رام الله، فلسطين،
P6008326
هاتف: + 970 2 2989838
فاكس: + 970 2 2989839
- مكتب غزة والشمال**
 - نابلس- شارع سفيان
عمارة اللحام - ط 1
هاتف: + 970 9 2335668
فاكس: + 970 9 2366408
- مكتب الوسط وجنوب غزة**
 - خانيونس - شارع جمال عبد الناصر
عمارة الحسن ط3
بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: + 970 8 2060443
فاكس: + 970 8 2062103

كلمة المفوض العام

نضع بين أيديكم تقريراً غير عادي لسنة غير عادية ليس فقط بالنسبة للهيئة، بل للمجتمع الفلسطيني بأسره، وحتى على المستوى الإقليمي، جراء إعداده أثناء حالة حرب معلنة، رأت محكمة العدل الدولية أنها ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية.

وبالنسبة لنا في الهيئة فقد أعددنا هذا التقرير بعد تدمير مقارنا كافة في قطاع غزة وتهجير طواقمنا ومفوضينا كافة في قطاع غزة، فيما لا نستطيع العمل بطاقتنا القصوى في الضفة الغربية بسبب القيود غير المسبوقة على حرية الحركة، وحالة الإرهاب التي تفرضها ميليشيات المستوطنين على الطرق الرئيسية والفرعية والمفتقات.

نكتب تقريرنا ونحن لا نستطيع التنبؤ بمآلات هذه الحرب، إذا جازت تسميتها كذلك، ولا يمكن لأحد التنبؤ بالآثار بعيدة المدى على أجيال كاملة، جراء توقف التعليم والصدمات وتأثير المجاعة وسوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية، وكم الوقت اللازم إذا توفرت الظروف لعودة مستوى مقبول في حده الأدنى من الحياة.

أمامنا مجموعة أخرى من التحديات، لعل على رأسها فقدان ثقة قطاعات واسعة تمثل أغلبية الشعب الفلسطيني بالمنظومة الدولية وبحقوق الإنسان، لدرجة مطالبة أوساط عديدة بتطبيق معايير حقوق الحيوان، ما دامت دولة الاحتلال تنظر لنا كحيوانات بشرية.

ثبت مجدداً فشل النظام الدولي في منع جرائم الحرب، كما تبدت أكثر فأكثر ازدواجية المعايير في النظر لحقوق الإنسان تبعاً للون بشرته وعينه وشعره، وهويته وديانته أحياناً.

ثبت مجدداً أن العديد من الدول التي تقود خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان قد فشلت في الامتحان في فلسطين، لا بل في بلدانها، حين لاحقت حرية التعبير والحق بالتجمع السلمي إذا اتصل الأمر بفلسطين، ووصل الأمر ببعض البلدان إلى حد تجريم رفع العلم الفلسطيني داخل بلدان ما زالت تدفع ضريبة كلامية بدعمها لحل الدولتين.

وبالتوازي مع ذلك تجري حرب تهجير قسري في الضفة الغربية المحتلة باستخدام مزيج من الأدوات، المرتبطة أساساً بتكريس نظام الفصل العنصري، الذي يدعم الاستعمار الكولونيالي وجرائم إرهاب المستوطنين المحمية من المؤسسة الرسمية بقيادة وزراء وبرلمانيين وقياديين في جيش الاحتلال، مع تصاعد جرائم الهدم والمصادرة وحرق المحاصيل ونهب الأموال ومصاع النساء من البيوت والشوارع ومحال الصرافة، واعتقالات غير مسبوقة وظروف في غاية التوحش في سجون الاحتلال فاقت بكثير ما جرى في سجن أبو غريب وغوانتانامو ولا مثيل لها في العصر الحديث، من حيث التعذيب الذي نعجز عن وصفه والقتل والتجويد والتمثيل بالجنس.

يضاف إلى ذلك كله الجهد المنظم للقضاء على مقومات وجود الشعب الفلسطيني، بإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية واعتبارها غير موجودة والسطو على مصادرها واتخاذ خطوات متدرجة لتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والهجوم على المؤسسات المدنية ووسمها بالإرهاب.

نعم، هي فترة غير عادية فاق التوحش عبرها كل ما خبرناه في تاريخنا الحديث حتى إبان النكبة، وهي تضعنا على مفترق طرق تاريخي مع قرار من برلمان الاحتلال بمنع إقامة دولة فلسطينية وبدء قضم متسارع لـ 40% من مساحة الضفة الغربية التي تشكل 8% من مساحة فلسطين التاريخية.

هناك طاقة أمل في وضوح عدالة وإلحاحية حل القضية الفلسطينية وموجة تضامن غير مسبوقة، واتساع المطالبة بالمساءلة وتجريم جرائم الحرب ووجود أمل لأول مرة بإمكانية تطبيق المساءلة، ولكن الطريق ما زال طويلاً أمامنا، وما زالت مخاطر التهجير والترحيل قائمة، وخطط هدم مؤسسات الشعب الفلسطيني والانقلاب على كل ما وقّع من اتفاقيات بما في ذلك تسريع خطوات قد تؤدي إلى انهيار السلطة الوطنية وخلق حالة من الفوضى والفرار لتسهيل تنفيذ جريمة التطهير العرقي استكمالاً لتصريحات بعض قادة الاحتلال: نريد استكمال العمل الناقص إبان النكبة.

تحديات كبرى وخطيرة بانتظارنا طالما استمرّ التساهل الدولي مع جرائم الحرب الواضحة وضوح الشمس.

عصام العاروري
المفوض العام

مقدمة

يأتي هذا التقرير السنوي في سياق استثنائي تشهده فلسطين، حيث تصاعدت وتيرة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق، في ضوء إعلان دولة الاحتلال «حالة حرب» رداً على عملية «طوفان الأقصى»، أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي بناء عليها حملة عسكرية واسعة تحت مسمى «السيوف الحديدية» ضد قطاع غزة، شملت هجمات جوية مكثفة، أسفرت عن سقوط آلاف الضحايا من المدنيين بين شهيد وجريح ومفقود.

وشهدت هذه الحملة استهدافاً واسعاً للمدنيين وممتلكاتهم والبنية التحتية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية، ودور العبادة، والمراكز الإنسانية، إلى جانب قطع الكهرباء والمياه وتدمير شبكات الصرف الصحي، ومنع وصول الإمدادات الأساسية من الأدوية والمساعدات الغذائية إلى القطاع، ما خلق كارثة إنسانية تتعمق يوماً بعد يوم.

وفي مواجهة هذه التحديات، قامت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين بتكليف خطتها لتعزيز جهود الرصد والتوثيق، وجهود المناصرة الدولية وتفعيل آليات المساءلة التي يتيحها القانون الدولي، مع تكثيف تواصلها مع المؤسسات الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والمقرررون الخاصون، بالإضافة إلى الشراكة مع شبكات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

وقد أطلقت الهيئة، بالتعاون مع شركائها، نداءات عاجلة للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية في حماية المدنيين الفلسطينيين ووقف انتهاكات الاحتلال.

لقد كانت الهيئة المستقلة من أوائل المؤسسات التي حذرت من الإبادة الجماعية في قطاع غزة، واعتبرت أن التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين الإسرائيليين، المدنيين والعسكريين، ومنذ اليوم الأول للحرب، إضافة إلى سلوك جيش الاحتلال المعروف في التعامل مع الفلسطينيين، مؤشرات قوية على أن إبادة جماعية سوف تحصل في قطاع غزة لا محالة ما لم يتدخل العالم لوقفها.

أظهرت هذه الإبادة، التي لاحقاً أيدت محكمة العدل الدولية وجود أسباب معقولة لوقوعها، ضعف القانون الدولي والآليات الدولية في توفير حماية حقيقية للمدنيين أو في مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، أو في إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

حالة العجز هذه، مصحوبة بمواقف تعبر عن معايير مزدوجة لدى العديد من الدول، أفقدت الفلسطينيين، وكثيراً من شعوب العالم خاصة في منطقة الجنوب العالمي، الثقة بمنظومة حقوق الإنسان والقائمين عليها، وأثرت بشكل سلبي على أجندة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مناطق كثيرة من العالم، ما يفرض على المؤسسات الحقوقية جهوداً مضاعفة في العمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

رغم الظروف الأمنية الصعبة، بما في ذلك تدمير مكاتب الهيئة في غزة وخان يونس، وتهجير جميع موظفي الهيئة، استمرت الهيئة في توثيق الانتهاكات واستقبال شكاوى المواطنين، مع إصدار نشرات يومية تسلط الضوء على آخر التطورات في قطاع غزة والضفة الغربية، من نزوح جماعي وتدمير للبنية التحتية وحملات اعتقال واسعة شملت آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وظروف احتجاز الأسرى والمعاملة غير الإنسانية التي يتعرضون لها.

عملت الهيئة على إعداد أوراق بحثية وتقارير لتوثيق آثار الوضع الحالي على الفئات الأكثر تضرراً، بمن في ذلك النساء والأطفال وكبار السن وذوو الإعاقة.

وقد استندت هذه التقارير إلى شهادات ميدانية، مسلطة الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني خاصة الفئات الأكثر هشاشة.

في إطار جهودها لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين، تواصل الهيئة العمل على المستويين الوطني والدولي لتعزيز آليات المساءلة وتفعيل الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين. فقد تابعت الهيئة تنفيذ قرارات بقانون أصدرها الرئيس الفلسطيني، يتضمن نشر اتفاقية مناهضة التعذيب وتعديل قوانين العقوبات لتجريم التعذيب وسوء المعاملة.

ورغم ملاحظاتها على بعض أوجه القصور في هذه القرارات، رحبت الهيئة بها باعتبارها خطوة لتنفيذ الالتزامات الدولية وتعكس الرغبة الرسمية في مناهضة التعذيب.

كما تابعت الهيئة موضوع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والتي حتى نهاية العام 2023 لم يتم إنشاؤها، وترى الهيئة أن قانون إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب لا يحقق استقلاليتها وفق المعايير الدولية، وهو ما دفع الهيئة والعديد من مؤسسات المجتمع

المدني إلى الدعوة لتعديل هذا القانون بما يتوافق مع أحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

وستستمر الهيئة في عملها بتعزيز منظومة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني، ومتابعة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

إن صدور هذا التقرير السنوي يعكس عزم الهيئة المستقلة على مواصلة العمل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في فلسطين رغم التحديات، ومواصلة رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم وصف موضوعي يستند إلى المعلومات والحقائق، لوضع المجتمع الدولي والجهات المعنية أمام مسؤولياتها القانونية والأخلاقية.

في الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير من جميع زملائي وزميلاتي العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على التزامهم الثابت بقيم حقوق الإنسان، واستمرارهم في العمل رغم التحديات الجسيمة والمخاطر التي تحيط بهم. وأخص بالذكر الزميلات والزملاء في قطاع غزة، الذين فقدوا منازلهم وفقدوا أفراداً من أسرهم وأحباء لهم، وأصبحوا نازحين، ورغم ذلك واصلوا العمل بإصرار وشجاعة وسط ظروف شديدة الخطورة.

د. عمار الدويك

المدير العام

1: الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة في الأرض الفلسطينية

1-1: العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

في أعقاب الهجوم العسكري الذي نفذته بعض الفصائل الفلسطينية، والذي أدى إلى مقتل حوالي 1200 إسرائيلي من المدنيين والعسكريين، شنت قوات الاحتلال الاسرائيلي يوم السبت 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023م عدواناً حربياً شاملاً وممنهجاً، مستهدفة جميع مناطق قطاع غزة، الذي يسكنه ما لا يقل عن (2.3) مليون فلسطيني ويعد من أكثر الأماكن اكتظاظاً على مستوى العالم. ارتكبت قوات الاحتلال جرائم حرب بحق سكان قطاع غزة، نوجز بعضها، مما تم توثيقه من خلال باحثي الهيئة والمتابعة اليومية لتقارير المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، بالإضافة إلى ما نشرته الجهات الحكومية الرسمية في القطاع من تقارير يومية حول انتهاكات الاحتلال، منها:

1-1-1: المجازر الجماعية وانتهاك الحق في الحياة

استهدفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المدنيين المحميين، حيث ارتكبت ما لا يقل عن 1838 مجزرة حتى نهاية العام 2023م¹، وتم قصف مبيعات سكنية كامله أهلة بالسكان المدنيين واستهدافها وتدميرها بالكامل باستخدام القنابل المتفجرة والصواريخ، ما تسبب بمقتل مئات العائلات بكامل أفرادها وإلغائهم من السجل المدني للسكان، وما زال آلاف من الشهداء تحت الركاب وفي عداد المفقودين، عدا تعذر وصول طواقم الإنقاذ للمناطق الحدودية. وعليه فإن أعداد الضحايا، قد تكون، أكبر من الأعداد التي أعلنتها وزارة الصحة.

قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بامتهان كرامة جثامين الشهداء الفلسطينيين، ومنها امتهان كرامة جثامين (80) شهيداً كان قد اختطفها خلال الحرب، وتم تسليمها أواخر العام على معبر كرم أبو سالم للدفن في محافظة رفح. سلم الاحتلال جثامين مجهولة الهوية ورفض

1 تحديثات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة لأهم الإحصائيات المتعلقة بالحرب على قطاع غزة مع مطلع العام الجديد، 1 كانون الثاني/يناير 2024.

تحديد أسماء الشهداء، كما رفض تحديد الأماكن التي اختطفها منها. وتم تكرار مثل ذلك الحدث أكثر من مرة خلال الحرب. كما قام بنبش قبور في جباليا وسرقة بعض جثامين الشهداء منها، إضافة إلى استمراره في احتجاز عشرات جثامين الشهداء من قطاع غزة².

1-1-2: استهداف الأعيان المدنية وتدميرها بشكل ممنهج

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأعيان المدنية في قطاع غزة وتدميرها بشكل ممنهج. إذ ألقت عبر آلاف الغارات ما لا يقل عن (65,000) طن من المتفجرات على غزة حتى نهاية العام³. مستهدفة منازل المواطنين والتجمعات السكنية والبنى التحتية، متسببة بنسبها بشكل تام وتحويلها إلى ركام، لاغية جغرافيا المكان.

قامت الطواقم ذات الاختصاص بالعمل على حصر الأضرار، وأشارت البيانات الصادرة عن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2023م، إلى أن الاحتلال قام بتدمير قرابة (355,000) وحدة سكنية، منها (65,000) بشكل كامل، و(290,000) وحدة سكنية بشكل جزئي أو لحقت بها أضرار جسيمة ولم تعد صالحة للسكن⁴.

1-1-3: التهجير القسري لسكان القطاع إلى الجنوب

بحلول نهاية العام 2023م، قدر عدد المهجرين قسرياً وفقاً للأونروا بنحو 1.9 مليون شخص في غزة، أو ما يقارب الـ 85% من السكان، منهم أشخاص تعرضوا للتهجير مرات عدة، حيث أجبرت الأسر على الانتقال من مكان لآخر بحثاً عن الأمان، كما تم تسجيل ما يقارب الـ (1.4) مليون نازح في (155) منشأة تابعة للأونروا في مختلف محافظات قطاع غزة، منهم حوالي (1.2) مليون مسجلون في (98) ملجأ للأونروا في المنطقة الوسطى ومحافظتي خان يونس ورفح. لجأت البقية إلى مراكز إيواء غير رسمية في غزة والشمال، و(191,000) نازح أقاموا في (124) مدرسة عامة ومستشفى، وكذلك في أماكن أخرى مثل قاعات الأفراح والمكاتب والمراكز المجتمعية، واستضاف الأقارب والعائلات باقي النازحين⁵.

2 المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، 26 كانون الأول/ديسمبر 2023.

3 إحصائيات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، 1 كانون الثاني/يناير 2024.

4 البيانات الصادرة عن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2023.

5 النشرة اليومية رقم (63) حول العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 11 كانون الأول/ديسمبر 2023.

4-1-1: تجويع سكان القطاع وتعطيشهم وقطع إمدادات الكهرباء

أقدمت آلة الحرب الإسرائيلية في إطار الحد من قدرة الفلسطينيين على التزود بالغذاء على قصف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية واستهدفت مزارعين أثناء محاولتهم الوصول إليها، بالإضافة إلى العديد من مزارع الدواجن. كما قامت بقصف 10 مخبز، كان بعضها قد استلم حصصاً من الدقيق من الأونروا، وقامت بقصف محال ومراكز تجارية ومخازن للمواد التموينية، في غزة، ما يؤكد وجود قرار بتجويع السكان وحرمان المدنيين من الاستفادة من المواد الغذائية القليلة المتبقية في القطاع.

اتبعت القوة القائمة بالاحتلال سياسة تهدف إلى قتل سكان القطاع عطشاً، خاصة في مناطق شمال القطاع، تمثل ذلك في إدخال كميات قليلة من المياه إلى مناطق الجنوب، وعدم السماح إلا بإدخال (4%) يومياً من كميات المياه اللازمة لسد احتياجات سكان القطاع ضمن برامج المساعدات الإنسانية⁶.

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي محطة تحلية مياه نهر النيل في مدينة جباليا، وهي محطة التحلية الوحيدة التي يستخدمها سكان شمال غزة. كما تم - نتيجة لنقص الوقود - إغلاق آبار المياه البلدية كافة، وواجه السكان نقصاً حاداً في المياه الصالحة للاستخدام، وقطعت المياه عما لا يقل عن 90% من المنازل، وتم إيقاف أنشطة نقل المياه بالشاحنات، نتيجة للقفص المتواصل لمختلف المناطق وللأفراد وللأعيان المدنية، ما ضاعف خوف المواطنين من استهدافهم في الشوارع.

أدى منع إدخال الوقود إلى القطاع إلى توقف السلطات المحلية في غزة عن ضخ المياه (المالحة) من الآبار إلى المنازل، بجانب توقف ثلاث محطات لتحلية المياه التي كانت تنتج في السابق (21) مليون لتر من مياه الشرب يومياً⁷، ولم يبق لدى الأسر في أغلبية مناطق القطاع أي مصدر لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية، ما دفع بغالبية المواطنين إلى شرب مياه غير صالحة للشرب ما هدد حياتهم وجعلهم عرضة لأزمات صحية خطيرة. كما تسببت أزمة انقطاع الكهرباء ونفاد الوقود في إحداث أزمات في توزيع المياه من الآبار الجوفية إلى المنازل. تزامن ذلك مع توقف تام لسيارات نقل مياه الشرب وبيعها من محطات التحلية الخاصة بفعل نفاد الوقود.

6 ورقة حقائق «أكثر من مليوني فلسطيني يواجهون خطر الموت عطشا في قطاع غزة»، مركز بيسان للبحوث والإعلام، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

7 تقرير موجز بالمستجدات رقم (7)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة أوتشا (OCHA)، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

1-1-5: استهداف الطواقم الطبية والمستشفيات و فرق الإنقاذ

أدى القصف الإسرائيلي والتدمير والضرر الجسيم الذي لحق بالمرافق الصحية في القطاع، وانقطاع التيار الكهربائي عنه، وتضاؤل الإمدادات الطبية والنقص الحاد في المياه إلى شلّ منظومة الرعاية الصحية في قطاع غزة.

استهدفت قوات الاحتلال مستشفيات القطاع وحاصرتها واقتحمتها، وتم الإعلان عن استهداف (23) مستشفى وإخراجها عن الخدمة، وتم إخراج (53) مركزاً صحياً عن الخدمة. كما تم استهداف (142) مؤسسة صحية بشكل أثار على القدرة على تقديم الخدمة الصحية فيها، عدا استهداف (104) سيارات إسعاف وتضررها بشكل كامل.⁸

عمل (13) مستشفى من أصل (36) في قطاع غزة بشكل جزئي، (9) منها في الجنوب و(4) في الشمال، وذلك وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

قدمت المستشفيات الأربعة التي عملت جزئياً وضمن إمكانيات محدودة جداً في الشمال خدمات رعاية الأمومة والصدمات والطوارئ، وعانت من النقص في الطواقم الطبية، بمن في ذلك الجراحون المتخصصون وجراحو الأعصاب وطواقم العناية المركزة، فضلاً عن نقص الإمدادات الطبية مثل التخدير والمضادات الحيوية وأدوية تخفيف الآلام والمثبتات الخارجية. كما عانت من نقص الوقود والغذاء ومياه الشرب.

وعملت المستشفيات التسعة في الجنوب جزئياً بثلاثة أضعاف طاقتها، في حين واجهت نقصاً حاداً في الإمدادات الأساسية والوقود.

ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، بلغت معدلات الإشغال (206%) في أقسام المرضى الداخليين و(250%) في وحدات العناية المركزة.⁹

أعلنت وزارة الصحة انهيار منظومة العمل الصحي في المستشفيات، التي واجهت تعطل الخدمات المقدمة للأطفال الخدج، ومرضى غسيل الكلى والسرطان. واستكمالاً لاستهداف القطاع الصحي واستهداف المستشفيات وإخراجها عن الخدمة في مختلف محافظات قطاع غزة، اعتقلت قوات الاحتلال ما لا يقل عن (99) من أفراد الطواقم الطبية.

8 المركز الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، 30 كانون الأول/ديسمبر 2023.

9 تقرير موجز بالمستجدات رقم (82)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة أوتشا (2)، كانون الثاني/يناير 2024.

6-1-1: استهداف المؤسسات الإعلامية و اغتيال الصحفيين

استهدفت آلة الحرب الإسرائيلية وبشكل ممنهج الصحفيين الفلسطينيين وعائلاتهم، واقترفت قوات الاحتلال جرائم مختلفة بحق العاملين في مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الصحافية والإعلامية، منتهكة الحماية التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي.

بلغ عدد القتلى من الصحفيين مع نهاية العام 106 صحفيين¹⁰.

بات الصحفيون أهدافاً مباشرة للاحتلال بالقتل والإعدام والاعتقال، في محاولة لثيبتهم عن القيام بواجباتهم في نقل الحقيقة وفضح ما يتم اقتراه وكشفه من انتهاكات الاحتلال الممنهجة بحق المدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة للعالم أجمع.

مارست قوات الاحتلال بحقهم جرائم القتل العمد وتهديد سلامتهم الشخصية، وقصفت المقررات الصحافية والإعلامية للتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين وبغرض عزل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن العالم.

وبالإضافة إلى استهدافهم وقتل أفراد عائلاتهم بالكامل تعرض العشرات منهم للاعتقال، حيث مع نهاية العام بقي 10 صحفيين فلسطينيين رهن الاعتقال الإسرائيلي، كما أن هناك عدداً من الصحفيين المفقودين في قطاع غزة لم يعرف مصيرهم حتى الآن.¹¹

7-1-1: استخدام الأسلحة المحرمة دولياً بحق المدنيين

قام الطيران الحربي الإسرائيلي بإلقاء كم هائل من المتفجرات على القطاع، وأسقط عليه قنابل عملاقة يزن بعضها 2000 رطل من المتفجرات، اذ قصف بأكثر من 45,000 صاروخ وقذيفة وقنبلة زاد وزنها على 65,000 طن من المتفجرات، وهو ما يزيد على وزن ثلاث قنابل نووية وقوتها كالتي تم إلقاؤها على مدينة هيروشيما اليابانية.

تعمد الاحتلال استهداف مربعات سكنية كاملة ما أدى إلى سقوط مئات الشهداء في القصف الواحد ومخلفاً دماراً كبيراً، في الوقت الذي كان فيه ثلثا القنابل والصواريخ التي أقيت على

10 تحديثات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة لأهم الإحصائيات المتعلقة بالحرب على قطاع غزة مع مطلع العام الجديد، 1 كانون الثاني/يناير 2024.

11 تحديثات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة لأهم الإحصائيات المتعلقة بالحرب على قطاع غزة مع مطلع العام الجديد، 1 كانون الثاني/يناير 2024.

محافظات غزة غير موجهة وغير دقيقة أو ما يطلق عليها اسم «القنابل الغيبية»، ما يؤكد تعمّد الاحتلال القتل العشوائي وغير المبرر، وهو ما يشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي ولمختلف الاتفاقيات الدولية.¹²

تم توثيق استخدام سلطات الاحتلال للأسلحة المحرمة دولياً في هجماتها الكثيفة على قطاع غزة، وهو ما يعد جريمة حرب مكتملة الأركان، إذ قامت قوات الاحتلال باستخدام الفسفور الأبيض ضد تجمعات سكنية في أحياء عديدة من القطاع، وهو أحد أنواع الأسلحة المميّنة الذي يسبب أضراراً قاتلة للإنسان لدى استنشاقه أو ابتلاعه.¹³

8-1-1: قطع سبل الاتصال والتواصل

في خطوة غير مسبوقة، قطعت قوات الاحتلال مساء الجمعة 2023/10/27م، الاتصالات والإنترنت عن قطاع غزة بالكامل، ما تسبب في عزل القطاع عن العالم وقطع التواصل الداخلي بين سكانه ليعود جزئياً بعد يومين. تزامن ذلك مع قصف مكثف استمر لساعات طويلة نفذته قوات الاحتلال الحربية على قطاع غزة جواً وبراً وبحراً مخلفاً دماراً واسعاً وضحايا بأعداد كبيرة.

تسبب العدوان المتواصل والقصف الشديد والعشوائي في تدمير المسارات الدولية المتبقية التي تصل غزة بالعالم الخارجي، بالإضافة للمسارات المدمرة سابقاً خلال العدوان، ما تسبب في انقطاع كامل لخدمات الاتصالات عن قطاع غزة، وهو ما أعلنت عنه شركة الاتصالات الفلسطينية بالتل (Paltel) عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وعجزها الكلي عن تأمين خدمة الإنترنت في قطاع غزة في المرة الأولى لقطعه يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر. تسبب انقطاع الاتصالات والإنترنت بشكل تام في قدرات المنظومة الصحية وسيارات الإسعاف والطواقم الطبية ومقدرتها على التحرك السريع والاستجابة لنداءات السكان وقدرتهم على تحديد الأماكن المستهدفة.¹⁴

12 بيان صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي، غزة، 2023/1/3.

13 « أسئلة وأجوبة حول استخدام إسرائيل للفوسفور الأبيض في غزة ولبنان»، هيومن رايتس ووتش، على الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/news/2023-questions-and-answers-israels-use-white-phosphorus-gaza-and-/19/10/>

lebanon

14 تقرير بعنوان «العدوان الشامل الذي تواصل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تنفيذه على قطاع غزة منذ 7-28 أكتوبر 2023»، صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة بتاريخ 2023/11/13.

1-2: الانتهاكات الجسيمة في الضفة الغربية

1-2-1: سياسة العقاب الجماعي

بالتزامن مع العدوان الحربي على قطاع غزة بعد أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول، تصاعدت ممارسات الاحتلال وإجراءاته التي ترقى إلى العقاب الجماعي ومنها: الاعتقالات الجماعية والتعذيب وسوء المعاملة والقيود على حرية التنقل والحركة التي تعد بطبيعتها قيوداً عقابية. إذ شهد العام 2023م استمرار تصعيد سلطات الاحتلال لأعمال القتل والإعدامات الميدانية، وتسليح ميليشيات المستوطنين وإطلاقها لشن هجمات ومذابح بحق الفلسطينيين، والتهجير القسري للسكان والاعتقال التعسفي بحقهم، وفرض الإغلاقات العسكرية، والتدمير الممنهج للبنية التحتية وهدم المنازل. كل ذلك جاء في إطار سياسة العقاب الجماعي التي مارسها بحق الفلسطينيين، وهو ما يرقى إلى مستوى جرائم حرب. توضح هذه الجزئية أبرز انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية خلال العام 2023م وذلك بالاستناد إلى رصد الهيئة ومتابعتها ومعلومات وبيانات أصدرتها جهات حكومية رسمية ومؤسسات حقوقية فلسطينية، منها:

1-2-2: انتهاك الحق في الحياة والإعدامات الميدانية

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من استهداف حياة الفلسطينيين وعمليات الإعدام الميدانية خارج إطار القانون والتصفية الجسدية لهم باستخدامها للقوة المميتة، إذ شهد العام أعداداً غير مسبوقة للشهداء الذين استهدفتهم تلك القوات وتم حرمانهم تعسفياً وبشكل صارخ من حقهم في الحياة.

بلغ عدد شهداء الضفة الغربية 527 شهيداً، منهم 318 بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول¹⁵. بينهم 74 طفلاً وكان العام «الأكثر دموية إطلاقاً بالنسبة للأطفال في الضفة الغربية». بينما استشهد 51 مواطناً فلسطينياً مقدسياً بينهم 20 طفلاً، إضافة إلى 13 شهيداً مقدسياً استشهدوا في قطاع غزة أثناء العدوان الإسرائيلي على القطاع. من جهة أخرى¹⁶، ما زال الاحتلال يحتجز جثامين 34 فلسطينياً استشهدوا خلال العام.

نفذت قوات الاحتلال بتاريخ 2023/7/3م غارات جوية على مخيم جنين المكتظ بالسكان،

15 توثيقات مجموعة الرقابة الفلسطينية التابعة لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، كانون الثاني/يناير 2024.

16 التقرير السنوي الصادر عن محافظة القدس حول جرائم وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في المدينة خلال عام 2023.

فيما اقتحم أكثر من 200 آلية عسكرية ترافقها خمس جرافات شاركت في العدوان وبغطاء جوي من طائرات مسيرة، ما أدى إلى سقوط 13 شهيداً منهم 4 أطفال، ووقوع عشرات الإصابات التي منعت قوات الاحتلال وصول سيارات الإسعاف لتقديم العون الطبي لها. وعرضت قوات الاحتلال حياة الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، للخطر إذ تم استخدامهم رجلين فلسطينيين درعين بشريين عبر العملية ذاتها. وتشكل مثل هذه الأفعال انتهاكاً للحق في الحياة قد يرقى إلى مستوى جريمة حرب. إن استهداف المدنيين والأعيان المدنية والمناطق المأهولة بالسكان، في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949م. وصعد المستوطنون من اعتداءاتهم بحق الفلسطينيين، وأسفرت اعتداءاتهم عن استشهاد 22 مواطناً منذ بداية العام 2023م، استشهد 10 منهم بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.¹⁷

1-2-3: احتجاز جثامين الشهداء

يعد احتجاز جثامين الشهداء من أشنع العقوبات الجماعية التي تقوم بها دولة الاحتلال التي تواصل انتهاج سياسة احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، بحجة أنهم قتلوا خلال تنفيذ أو محاولة تنفيذ هجمات ضدها، وواصلت حرمان ذويهم وعائلاتهم من حقهم في دفن بنائهم بالشكل اللائق، وهو ما يتنافى مع القيم والقوانين والأعراف الدولية كافة. بحسب الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء يعد العام 2023م هو «الأعلى في عدد الجثامين المحتجزة، إذ احتجزت دولة الاحتلال 101 جثمان، لا تزال تحتفظ بـ 79 منها»، ليلخ عدد الجثامين المحتجزة في الثلاثات مع نهاية العام 194 شهيداً منذ عودة سياسة الاحتجاز العام 2015. منهم «18 من الجثامين المحتجزة لأسرى قضوا داخل سجون الاحتلال و21 طفلاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً و5 سيدات، و52 جثماناً من قطاع غزة، قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023».¹⁸

تعد تلك السياسة شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظورة بموجب القانون الدولي، ضد عائلات وذوي الشهداء الفلسطينيين. ويعد هذا جريمة حرب حسب القانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب للعام 1949م، والتي نصت على دفن كل إنسان بما يليق بالكرامة الإنسانية.

17 بيان صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان حول «أبرز انتهاكات الاحتلال في فلسطين في العام 2023»، رام الله، 8 كانون الثاني/يناير 2024.

18 بيان صادر عن الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، 2 كانون الثاني/يناير 2024.

1-2-4: سياسة التهجير القسري وهدم منازل الفلسطينيين

استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التجمعات البدوية والرعوية، في كل أنحاء الضفة الغربية ومحاولة ترحيلهم من أماكن سكنهم مع التركيز على مناطق الأغوار الشمالية والتجمعات البدوية في مناطق القدس المحتلة، إذ تعتبرها تجمعات غير قانونية في مناطق ذات سيطرة إسرائيلية، وذلك في إطار تطبيقها لسياسة التهجير والعقاب الجماعي. فقامت قوات الاحتلال بهدم نحو 1171 مبنى في الضفة الغربية المحتلة، منها منازل ومنشآت تجارية وزراعية، 19 أدت إلى تهجير ما لا يقل عن 2261 شخصاً قسرياً من مناطق سكنهم،¹⁹ عدا مئات الإخطارات بالهدم.

كما أصدرت سلطات الاحتلال 1330 إخطاراً بهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص. تركزت تلك الإخطارات في محافظة الخليل بمعدل (356 إخطاراً)، ومحافظة بيت لحم (246 إخطاراً)، ومحافظة سلفيت (217 إخطاراً)، إضافة إلى هدم 659 منشأة في الضفة الغربية بما فيها القدس، ما تسبب بفقدان 1416 شخصاً لمنازلهم ومنشآتهم. كما نفذت سلطات الاحتلال حوالي 944 عملية تدمير ومصادرة ممتلكات،²⁰ أدت إلى الاستيلاء على 711 ممتلكاً فلسطينياً، وتركزت تلك العمليات في محافظتي الخليل ونابلس.²¹

وواصلت عمليات الهدم العقابية لمنازل عائلات منفذي العمليات العسكرية، فقامت بتدمير 21 مبنى سكنياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقامت بإجلاء 101 فلسطيني قسراً من مناطق سكنهم منهم 56 ذكراً و47 أنثى، من بينهم 41 طفلاً، وهو ما له انعكاساته على قدرة الإنسان الفلسطيني خاصة النساء والأطفال على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. ووفقاً لمحافظة القدس، بلغ عدد عمليات الهدم في المحافظة خلال العام حوالي 316، منها 79 عملية هدم ذاتي قسري، إضافة إلى 40 عملية تجريف، كما سلمت سلطات الاحتلال خلال العام ذاته 263 قراراً بالهدم. وهو ما يعكس سياسات الاحتلال الممنهجة للقضاء على الوجود الفلسطيني في القدس وتغيير تركيبها الديمغرافية بهدف تهويدها وترحيل سكانها قسراً. تسببت اعتداءات المستوطنين في تهجير 25 تجمعاً بدوياً فلسطينياً، منها 22 تجمعاً تم ترحيلها بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر.

19 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا)، على الموقع الإلكتروني: <https://www.ochaopt.org/data/demolition>

20 التقرير السنوي حول «الانتهاكات الإسرائيلية» صادر عن مجموعة الرقابة الفلسطينية التابع لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. كانون الثاني/يناير 2024.

21 بيان صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان حول «أبرز انتهاكات الاحتلال في فلسطين في العام 2023»، رام الله، 8 كانون الثاني/يناير 2024.

تتكون تلك التجمعات من 266 عائلة ضمت 1517 شخصاً²². استهدفت إجراءات الاحتلال السفوح الشرقية من الضفة الغربية، وتم إفلات مجموعات المستوطنين المسلحين بغرض فرض بيئة طاردة في التجمعات البدوية وتهجير سكانها منها²³.

1-2-5: الاستيطان وإرهاب المستوطنين

تم مع نهاية العام 2023 إقامة 18 بؤرة استيطانية جديدة، أقيم 8 منها بعد تاريخ السابع من تشرين الأول، و14 منها أخذت شكل بؤر رعوية في مناطق النبي موسى والجفتلك وطمون و(الناقورة/رامين) ودير استيا ورمون وتقوع وطوباس والمغير ومخماس وبتير وقصره.

وفي الفترة ذاتها شرعت سلطات الاحتلال 6 بؤر استيطانية، منها اثنتان تم تعديل حدودهما تقعان في مسافر يطا جنوب الخليل، وأربع بؤر بين محافظتي نابلس ورام الله، امتداداً لمستوطنة «عيلي»²⁴.

كما استولت سلطات الاحتلال على 50,524 دونماً ضمن مجموعة من الأوامر العسكرية. وضمن نشاطاتها الاستيطانية التوسعية فإن «اللجان التخطيطية» درست ما مجموعه 173 مخططاً تنظيمياً، لحوالي 18,625 وحدة استعمارية، تمت المصادقة على بناء 8,137 وحدة استعمارية جديدة، على أن يصادق لاحقاً على ما تبقى منها، ولهذا الغرض تمت مصادرة 17,881 دونماً من أراضي المواطنين في مختلف محافظات الضفة الغربية²⁵.

أما عن الاعتداءات، فنفذ المستوطنون قرابة 1987 اعتداء أدى معظمها إلى أضرار في الممتلكات وتسبب في إصابات بحق المواطنين الفلسطينيين²⁶. وطالت اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين نحو 18 ألفاً و80 شجرة، معظمها أشجار زيتون تم اقتلاعها أو إتلافها.

تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن عنف المستوطنين وجيش

22 بيان صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان حول «أبرز انتهاكات الاحتلال في فلسطين في العام 2023»، رام الله، 8 كانون الثاني/يناير 2024.

23 المصدر السابق.

24 بيان صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان حول «أبرز انتهاكات الاحتلال في فلسطين في العام 2023»، رام الله، 8 كانون الثاني/يناير 2024.

25 بيان صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان حول «أبرز انتهاكات الاحتلال في فلسطين في العام 2023»، رام الله، 8 كانون الثاني/يناير 2024.

26 التقرير السنوي حول «الانتهاكات الإسرائيلية» صادر عن مجموعة الرقابة الفلسطينية التابع لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. كانون الثاني/يناير 2024.

الاحتلال الممنهج ضد المواطنين المدنيين العزل، والذي يجسد شكلاً من أشكال العقاب الجماعي للسكان المدنيين، وإخفاق سلطات الاحتلال في القيام بواجبها في حماية المدنيين تحت احتلالها وفقاً لنصوص اتفاقيات جنيف.

1-2-6: الاعتقالات التعسفية والتنكيل بالأسرى

شهد العام 2023م العديد من التحولات في عمليات الاعتقال ومعاملة الأسرى، ارتبطت بشكل رئيس بالعدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث تعرض نحو (11000) فلسطيني للاعتقال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، نصفهم تم اعتقاله بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر²⁷. وبلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف النساء (300) حالة، فيما بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال (1085)، وأكثر من (5500) أمر اعتقال إداري بينها (3819) أمراً جديداً.

وهناك 50 صحافياً في سجون الاحتلال، و22 معتقلاً من الأسرى القدامى منذ ما قبل اتفاقية أوسلو²⁸.

بلغ إجمالي عدد المعتقلين في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023 حوالي (8800)، من بينهم أكثر من (80) أسيرة في سجن (الدامون) فقط فيما لم يتسن التأكد من بقية النساء المعتقلات من غزة والمحتجزات في معسكرات أخرى، فيما لم تتوفر حصيلة دقيقة للأطفال في السجون، ويبلغ عدد الإداريين (3291)، ما يعني أن إجمالي عدد المعتقلين زاد بـ 3550 أسيراً على عدد المعتقلين في السجون ما قبل السابع من تشرين الأول، كما ارتفع عدد الإداريين إلى 1971 معتقلاً²⁹. صعد الاحتلال جرائمه بحق الأسرى؛ حيث قامت إدارة السجون بإغلاق الأقسام في جميع السجون وسحب محطات التلفاز المتاحة للأسرى، وزيادة أجهزة التشويش ووقف زيارات عائلات الأسرى، وإلغاء الزيارات التي كانت مقررة، وقطع الكهرباء والماء عن أقسام الأسرى بين فترة وأخرى، وسحب المواد الغذائية في أقسام الأسرى، والحرمان من الخروج إلى ساحة السجن (الفورة)، وحرمان الأسرى المرضى من نقلهم إلى العيادات، كما يواجه المحامون قيوداً ومعوقات داخل المحاكم، فيما يتصل بالأمور الإجرائية، إلى جانب صعوبات كبيرة يواجهها المحامون المختصون في زيارة السجون.

27 لا تشمل معتقلي غزة بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

28 بحسب المعلومات الصادرة عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2024.

29 المصدر السابق.

1-2-7: استحداث التشريعات الماسّة بحقوق المعتقلين الفلسطينيين

منذ بداية العام 2023م سنّت حكومة الاحتلال عدداً من القوانين التي استهدفت الأسرى وعائلاتهم وأموالهم، فقد تمت المصادقة على قانون فرض حالة الطوارئ في منشآت الاعتقال، والذي ينص على زيادة الاكتظاظ في السجون بشكل كبير، وتم إصدار التعديل على قانون السجون، حيث سمح القرار لإدارة السجون بعدم الالتزام بمساحة العيش المقررة لكل أسير، وذلك حسب ظروف النزائين ومساحاتها، ونص على إمكانية احتجاز الأسرى دون سرير في الحالات التي لا يمكن توفير السرير ولأقصر مدة ممكنة، ما انعكس على الأسرى؛ حيث أصبح هناك اكتظاظ كبير في النزائين، إضافة إلى نوم الأسرى على الأرض.

1-2-8: تقييد حرية الرأي والتعبير

صعدت دولة الاحتلال من ممارساتها وسياساتها التعسفية الممنهجة بحق النشطاء الفلسطينيين، وشدت من القيود التي فرضتها على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، مع تصاعد محاولاتها لإسكات المدافعين عن حقوق الفلسطينيين، كما تعرض صحفيون ومدونون فلسطينيون لخطر التهيب والاعتقال بموجب اتهامات فضفاضة مثل «التحريض» أو «الإرهاب»، ما مس بشكل تمييزي وواضح بالحق في حرية الرأي والتعبير.

إذ تم اعتقال عشرات الفلسطينيين على خلفية منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالأحداث وبالعدوان الحربي على قطاع غزة، في الوقت الذي لم يتم فيه اعتقال أي من الإسرائيليين من مروجي خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الفلسطينيين.

وكان قد تم تقديم مقترحات في الكنيست لتوسيع نطاق قانون مكافحة الإرهاب للعام 2016م، استهدف حقوق الفلسطينيين في الحصول على المعلومات وحرية التعبير، وهو ما انطوى على مراقبة تمييزية وغير قانونية.

كما استمر تصنيف دولة الاحتلال لست مؤسسات أهلية فلسطينية بأنها مؤسسات إرهابية وغير قانونية قائماً منذ العام 2021م، رغم عدم توفر الأدلة على ذلك. وواجه المجتمع المدني عموماً مخاطر فرض قيود من قبل الممولين ووقف التمويل بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر.

1-2-9: تقييد حركة الفلسطينيين وتنقلهم

واصلت سلطات الاحتلال فرض القيود على حركة الفلسطينيين وتنقلهم في أنحاء الضفة الغربية كافة بما فيها القدس، وزادت القيود التمييزية وتقييد حرية حركة المواطنين الفلسطينيين وتنقلهم بشكل كبير بعد أحداث 7 تشرين الأول 2023م.

بلغ عدد الحواجز العسكرية التي قيدت حركة الفلسطينيين وأغلقت المدن والقرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية 567 حاجزاً لغاية السادس من أكتوبر/ تشرين الأول، منها 77 حاجزاً رئيساً، و490 حاجزاً آخر (سواتر ترابية، مكعبات اسمنتية وبوابات حديدية).

بعد أحداث أكتوبر زاد العدد ليصل إلى أكثر من 140 حاجزاً وعائقاً جديداً ليصبح عددها الإجمالي 707 حواجز.³⁰ أما الحواجز الطيارة فبلغت نحو 4931 حاجزاً في مختلف مناطق الضفة الغربية. وأعاقت عمليات الإغلاق الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك العلاج الطبي، وساهمت في نقص الغذاء.³¹

1-2-01: مواصلة إقرار التشريعات العنصرية

صادق الكنيست بتاريخ 2023/1/10م بالقراءة الأولى على تمديد سريان أنظمة الطوارئ المفروضة على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، والمعروف بقانون «الأبارتهايد»، وهو يُخضع الفلسطيني للحكم والعقوبات الإسرائيلية، ويُجرده من كامل حقوقه الفردية وحقه في استغلال موارد أرض الضفة المحتلة. ويحرمه من حقه الجوهري في تقرير المصير.

تم تمديد قانون الطوارئ الذي يكرس واقع الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، ويخضع الشعب الفلسطيني بالكامل للحكم العسكري.

يمنح قانون الطوارئ صلاحيات واسعة للمحاكم الإسرائيلية في محاكمة مستوطنين ارتكبوا مخالفات في الأراضي المحتلة، لكنه في الوقت ذاته يوفر صلاحيات بفرض عقوبات تمييزية بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967م واعتقالهم، كما صادق الكنيست بتاريخ 2023/1/11م بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون «سحب الجنسية» وإلغاء مواطنة كل أسير فلسطيني يحصل على مساعدات مالية من السلطة الفلسطينية.

30 ورقة صادرة عن ورشة عمل نظمها مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية «حريات» في رام الله بتاريخ 2024/1/10.

31 التقرير السنوي حول «الانتهاكات الإسرائيلية» صادر عن مجموعة الرقابة الفلسطينية التابع لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. كانون الثاني/يناير 2024.

و بموجب مشروع القانون فإن «الأسير المدان بتنفيذ عمليات وحكم عليه بالسجن سيعتبر أنه تخلى عن جنسيته أو تصريح إقامته الدائمة، حسب الحالة، إذا ثبت لوزير الداخلية أنه تلقى أموالاً من السلطة الفلسطينية».

وعليه تؤكد الهيئة على العديد من التوصيات أبرزها: ضرورة مواصلة المجتمع الدولي الضغط من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967م، وتجسيد السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، ودعوة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للشروع الفوري بالتحقيق في الجرائم المرتكبة وأعمال الإبادة، ومخاطبة الأمم المتحدة ومطالبتها بالتدخل الجاد لوقف انتهاكات الاحتلال اليومية والمتصاعدة بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايةهم تحت الاحتلال، ودعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالاعتقال التعسفي لزيارة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والاطلاع على أوضاعهم الحياتية، وطلب تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية للاطلاع على أوضاعهم المعيشية وظروف احتجازهم، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل بشأنهم ومساندتهم، خاصة بعد السابع من أكتوبر، ومحاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلي على الجرائم التي ترتكبها بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ووضع حد للحصانة التي تتمتع بها كدولة فوق القانون، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل الجاد والفاعل لضمان حماية حياة المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال، وملاحقة المتهمين باقتراح مخالفات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ومحاسبتهم، وقيام السلطة الفلسطينية بالضغط على المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949م على القوة القائمة بالاحتلال لوقف عدوانها الحربي على قطاع غزة ووقف إطلاق النار بشكل فوري، ووضع حد لتكرار اعتداءات القوة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة، واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى حماية أرواح مواطنيه وعدم التعرض لهم وتمكين النازحين من العودة إلى منازلهم وتحمل مسؤولياتهم القانونية تجاه سكان قطاع غزة.

2: المتغير في حالة حقوق الإنسان والحريات العامة في فلسطين

1-2: المتغير في الحقوق المدنية والسياسية

1-1-2: الحق في الحياة

وفقاً للمعلومات الأولية التي تم توثيقها، وصدرت بشأنها تحقيقات أولية لجهاز الشرطة والنيابة العامة، رصدت الهيئة (99) حالة وفاة في ظروف غير طبيعية، 34 منها في قطاع غزة و65 في الضفة الغربية³²، (16) وفاة لإناث، و(83) وفاة لذكور. وكان من هؤلاء (18) طفلاً، و(2) من الأشخاص ذوي إعاقة، و(4) حالات وفاة لكبار سن.³³

وصدر (14) حكماً بالإعدام، من قبل المحاكم في قطاع غزة، وكانت جميعها بحق ذكور بالغين. توزعت هذه الأحكام على 78.5% صادرة عن محكمة عسكرية، و21.5% صادرة عن محكمة مدنية، كما توزعت التهم الموجهة للمحكومين بالإعدام على 21.4% بتهمة القتل، و50% بتهمة التخابر مع العدو، و28.6% بتهمة الاتجار بالمخدرات.

استقبلت الهيئة (30) شكوى، بواقع 24 شكوى في قطاع غزة، و6 شكاوى في الضفة الغربية. (7) شكاوى حول وفيات وقعت في أعقاب معالجة طبية، و(17) شكوى ذات علاقة بأحكام قضائية بالإعدام، لمطالبة الجهات الرسمية لتخفيف الحكم أو عدم تنفيذه، و(2) شكوى تتعلق بوفيات في مراكز احتجاز، و(2) شكوى تتعلق بوفاة في شجار عائلي، وشكوى واحدة عن حالة وفاة نتيجة عدم اتباع إجراءات السلامة العامة، بالإضافة إلى شكوى واحدة عن وفاة ظلت ظروفها غامضة ويطالبون الجهات الرسمية بالتحقيق فيها وكشف ظروفها.

32 علماً أن الحالات المسجلة في قطاع غزة مقتصره على الحالات التي وقعت حتى نهاية شهر أيلول 2023 فقط. ولم يتم التأكد من ظروف الوفيات التي وقعت في قطاع غزة من النيابة العامة العاملة في قطاع غزة كما جرت العادة في الأعوام الماضية بسبب ظروف العدوان الإسرائيلي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من هذا العام.

33 يشار الى ان الهيئة أصدرت عشرات البيانات بشأن أغلب هذه الوفيات ووضعت توصيات للجهات الرسمية بشأنها.

وفقاً لما أفادت به النيابة العامة في الضفة الغربية تبين أن (8) وفيات لا يوجد بشأنها أي معلومات، و (5) وفيات وقعت في مناطق خارج اختصاص النيابة العامة وأن المتوفي يحمل هوية القدس، ووفاة واحدة غير معروفة بسبب عدم وجودها في ملفات النيابة، أما بقية الحالات فارتبطت بغالبيتها بأنها قيد التحقيق من قبل النيابة العامة، كما تمت إحالة (19) وفاة إلى القضاء.

على صعيد التدابير المتخذة لحماية الحق في الحياة، استمر رئيس دولة فلسطين في سياسته المتمثلة في عدم المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم في قطاع غزة، كما لم يتم إقرار قرار بقانون الحماية من العنف الأسري، وأيضاً لم يتم استكمال الإجراءات والتدابير اللازمة لإنفاذ القرار بقانون بشأن الحماية والسلامة الطبية والصحية الصادر في العام 2018م.

في هذا السياق أكدت الهيئة على ضرورة استمرار رئيس دولة فلسطين بالامتناع عن المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، وأن يستخدم صلاحياته الدستورية في العفو الخاص من أجل النزول بعقوبة الإعدام التي تقضي بها المحاكم الفلسطينية إلى عقوبة السجن المؤبد، وضرورة مواءمة التشريعات الوطنية مع البروتوكول الإضافي الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والمتصل بإلغاء عقوبة الإعدام، بحيث تتم إزالة هذه العقوبة من جميع التشريعات السارية، واستبدالها بعقوبة أخرى تتناسب مع خطورة الجريمة، وضرورة قيام النيابة العامة العسكرية بالإسراع في إجراءات التحقيق في حالات القتل كافة التي تقع ضمن اختصاصها في ظروف غير طبيعية، وضرورة قيام المجالس البلدية المختلفة والدفاع المدني بممارسة دور رقابي فاعل على الأماكن العامة والخاصة والتأكد من توفر احتياطات السلامة العامة في الحدود الجغرافية التي تتبعها.

2-1-2: الحق في السلامة الجسدية

تلقت الهيئة (343) شكوى تتضمن ادعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع (222) شكوى في الضفة، و(121) في القطاع.³⁴ بلغ عدد الشكاوى التي شملت ادعاءات بتعرض أطفال للتعذيب وسوء المعاملة (42) شكوى، من إجمالي الشكاوى، وهذا يشمل الشكاوى التي قدمها الأطفال الضحايا بأنفسهم والشكاوى التي قدمها نيابة عنهم أولياء أمورهم. بينما بلغ عدد الشكاوى التي ادعت فيها نساء تعرضهن للتعذيب

34 يشمل هذا العدد شكاوى التعذيب وسوء المعاملة التي قدمت من مواطنين في قطاع غزة حتى تاريخ 2023/9/30

وسوء المعاملة (48) شكوى في الضفة والقطاع، و(8) شكوى تضمنت ادعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة وقعت ضد ذوي إعاقة.

وقع معظم حالات التعذيب وسوء المعاملة داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في محافظات الضفة والقطاع، أثناء التحقيقات التي يجريها عناصر تلك الأجهزة مع المتهمين أو المشتبه فيهم بارتكاب الجرائم؛ وذلك بهدف انتزاع اعترافهم بارتكاب الجريمة، وبغرض الانتقام والترهيب.

توزعت الشكاوى بواقع (103) شكوى ضد الشرطة العامة في الضفة، و(106) شكوى ضد الشرطة في القطاع، و(21) شكوى ضد جهاز الأمن الوقائي، و(52) شكوى ضد المخابرات العامة، و(18) شكوى ضد اللجنة الأمنية المشتركة، و(7) شكوى ضد جهاز الأمن الداخلي في القطاع، كما سجلت (15) شكوى ضد مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

على صعيد التدابير المتخذة لكفالة الحق في الحياة، تم نشر اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها والتي انضمت إليهما السلطة في الأعوام 2014 و2017م على التوالي، وتم تعديل قوانين العقوبات سارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة، لجهة تجريم التعذيب وسوء المعاملة بما ينسجم مع اتفاقية مناهضة التعذيب.

ووفقاً للمعلومات التي زودتنا بها هيئة قضاء قوى الأمن، الجهة المسؤولة عن النيابة العسكرية والمحاكم العسكرية، فقد سجلت (12) قضية تعذيب وسوء معاملة ضد ضباط وأفراد في الأجهزة الأمنية، (4) منها قيد المحاكمة أمام المحاكم العسكرية المختصة ولم يصدر بها حكم حتى الآن، (3) قيد التحقيق لدى النيابة العسكرية ولم يتخذ قرار بإحالتها إلى المحكمة المختصة أو حفظها، بينما أمرت النيابة العسكرية بحفظ (5) قضايا.

أكدت الهيئة على ضرورة تفعيل المساءلة الجزائية والتأديبية للمتورطين في التعذيب وإساءة المعاملة من ضباط الأجهزة الأمنية وأفرادها، وإنشاء قاعدة بيانات رسمية بالإجراءات والقرارات التي تتخذ في هذا السياق وإعلانها للجمهور، وضمان التعويض العادل لضحايا التعذيب وتقديم الرعاية الصحية النفسية لهم، وتعديل القرار بقانون رقم (25) لسنة 2022م بشأن الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب بما يضمن استقلال الآلية عن الحكومة والأجهزة الأمنية، وتخويلها صلاحيات حقيقية في الرقابة على مراكز الاحتجاز والتوقيف.

2-1-3: الحق في الحرية والأمان الشخصي

تلقت الهيئة (470) شكوى في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع (407) شكوى من الضفة، و(63) شكوى من القطاع.³⁵ بواقع (210) شكوى ضد جهاز المخابرات العامة في الضفة، و(44) شكوى ضد جهاز الشرطة العامة في القطاع، و(24) شكوى ضد جهاز الشرطة العامة في الضفة، و(13) شكوى ضد جهاز الأمن الداخلي في القطاع، و(104) شكوى ضد جهاز الأمن الوقائي في الضفة، و(27) شكوى ضد اللجنة الأمنية المشتركة في الضفة، و(34) شكوى ضد المحافظات في الضفة.

في حين بلغ عدد الشكاوى المتصلة بالأطفال (21) شكوى، (10) شكوى تتصل بالقبض والاحتجاز بلا مذكرة، و(7) شكوى احتجاز لأسباب سياسية، و(4) شكوى تتصل بالامتناع عن تنفيذ قرارات إخلاء السبيل. وبلغ عدد الشكاوى الماسة بالنساء (7) شكوى، تتصل باحتجازهن دون مذكرة قانونية. في حين بلغ عدد الشكاوى الماسة بالأشخاص ذوي الإعاقة (3) شكوى، تتصل بالقبض والاحتجاز دون مذكرة قانونية.

تلقت الهيئة (137) شكوى بخصوص إلقاء القبض دون مذكرة قانونية، في حين بلغ عدد الشكاوى المتصلة بالاعتقال الإداري (22) شكوى، حيث تم احتجاز عدد من المشتكين لعدة أشهر قبل إخلاء سبيلهم، ومنهم من احتجز لأسباب سياسية، ومنهم من احتجز بادعاء كونه مطارداً لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

كما تلقت الهيئة (211) شكوى على خلفية الاحتجاز التعسفي بسبب الانتماء السياسي أو التعبير عن الرأي. طال الاحتجاز (7) أطفال، صدرت بحقهم قرارات من المحاكم والنيابة العامة بالإبقاء عليهم محتجزين لأسابيع عدة، وذلك على خلفية عدد من الاتهامات الجزائية، في حين تلقت الهيئة (100) شكوى بامتناع الجهات الرسمية عن التنفيذ الفوري لقرارات المحاكم الصادرة بإخلاء السبيل، تضمنت خمس شكوى ادعاءات بالامتناع عن تنفيذ قرارات إخلاء السبيل الصادرة لمصلحة أطفال.

على صعيد المتغير القانوني، ألغت المحكمة الدستورية العليا بموجب قرار أصدرته بتاريخ 25 كانون الثاني 2023م، أحكاماً قانونية في قانون منع الجرائم الأردني لسنة 1954م ساري المفعول في الضفة الغربية، والتي كانت تسمح باحتجاز الأشخاص بموجب أوامر إدارية وليس قضائية ودون مراعاة ضمانات المحاكمة العادلة. مع ذلك لم يتم احترام هذا القرار كثيراً في الواقع.

35 يشمل هذا العدد شكوى انتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصي، التي تقدم بها مواطنون في قطاع غزة حتى تاريخ 2023/9/30.

إضافة إلى ذلك، شهد هذا العام نشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الجريدة الرسمية، وبذلك يكون جزءاً من المنظومة القانونية سارية المفعول، وتكون لأحكامه المتصلة بحماية الحرية الشخصية تبعاً لذلك، قوة إلزامية لدى أجهزة إنفاذ القانون، ومن فيهم القضاة وأعضاء النيابة العامة، وإمكانية التطبيق المباشر من طرف تلك الأجهزة.

تؤكد الهيئة على ضرورة توقف الأجهزة الأمنية عن القبض على المواطنين دون مذكرة قانونية صادرة عن الجهات القضائية المختصة أو خارج الحالات التي ينص عليها القانون كما في حالة التلبس بالجريمة، وضرورة التزام المحافظين بالقانون وبقرارات المحاكم وأن يأمر فوراً بالإفراج عن المعتقلين الإداريين، وضرورة تنفيذ الجهات المختصة زيارات دورية ومفاجئة لمراكز الاحتجاز والتوقيف، وإجراء التحقيقات اللازمة في حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، وضرورة أن يتعامل القضاة وأعضاء النيابة العامة بحذر شديد مع طلبات تمديد التوقيف والحبس الاحتياطي مما يشمل التدقيق بالملفات التحقيقية للمتهمين وضرورة تفعيل المساءلة الجزائية والتأديبية للمتورطين في الاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير القانوني.

4-1-2: الحق في التنقل

تلقت الهيئة (61) شكوى حول الحق في التنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، توزعت الشكاوى بواقع (10) شكاوى في القطاع، و(51) شكوى في الضفة، من ضمنها (39) شكوى قدمها مواطنون من القطاع ضد وزارة الداخلية في رام الله ادعوا فيها أن الوزارة امتنعت بلا مبرر قانوني عن إصدار جوازات سفرهم أو تجديدها.

بلغ عدد الشكاوى المقدمة من قبل الإناث (8) شكاوى، بواقع (6) شكاوى تمثلت في المنع من السفر عبر المعابر والحدود دون أمر قضائي، كما تلقت الهيئة (39) شكوى من مواطنين من قطاع غزة، أفادوا فيها بأن وزارة الداخلية في رام الله، «امتنعت دون مبرر قانوني عن إصدار جوازات سفرهم أو تجديدها»، حيث إن وزارة الداخلية في رام الله وهي الجهة المختصة بإصدار جوازات السفر، ما زالت تمتنع منذ العام 2007م عن إصدار جوازات سفر للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة أو تجديدها قبل صدور موافقة من الأجهزة الأمنية على ذلك. في حين تلقت الهيئة (3) شكاوى من مواطنين في الضفة الغربية ادعوا فيها أن جهاز المخابرات العامة قد احتجز دون وجه حق جوازات سفرهم أثناء عودتهم إلى الضفة الغربية عبر معبر الكرامة.

وعليه تؤكد الهيئة على ضرورة احترام الحكومة لحق المواطنين بالحصول على جواز سفر دون تمييز، وأن تتراجع فوراً عن سياساتها الممنهجة المتمثلة في الامتناع عن إصدار جوازات سفر أو تجديدها للمواطنين المقيمين في قطاع غزة بحجة عدم الموافقة الأمنية، والعمل على إصدار جوازات سفرهم بالسرعة الممكنة أسوة بالمواطنين في الضفة الغربية، وضرورة توقف الأجهزة الأمنية (لا سيما جهاز المخابرات العامة في الضفة) والنيابة العامة عن منع المواطنين من السفر عبر المعابر الحدودية.

2-1-5: الحق في حرية الرأي والتعبير

تلقت الهيئة (52) شكوى، منها (32) شكوى في الضفة الغربية، و(20) شكوى في قطاع غزة. تضمنت هذه الشكاوى (71) ادعاءً بانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، منها (34) انتهاكاً في الضفة، و(37) في القطاع.

تشير وقائع الشكاوى التي تلقتها الهيئة إلى أن الذكور البالغين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة هم الفئة الأكثر انتهاكاً لحقهم في حرية الرأي والتعبير، حيث تلقت الهيئة (44) شكوى من قبل ذكور بالغين، و (7) شكوى من قبل الإناث، وتلقت الهيئة (1) شكوى من مؤسسة أهلية، فيما لم يُسجل أي انتهاك بحق الأشخاص ذوي الإعاقة، أو الأطفال.

تنوعت أنماط الانتهاكات الواردة في الشكاوى، بحيث وصلت الانتهاكات على خلفية المضايقة لممارسة حرية الرأي والتعبير (24) حالة انتهاك، وانتهاك حرية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (15) حالة انتهاك، والمساس بحرية الصحافة والإعلام (29) حالة انتهاك، و(3) حالات انتهاك تتصل بمنع المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بعملهم.

بناءً على ما تقدم، تؤكد الهيئة على ضرورة قيام الجهات ذات الاختصاص بإعادة النظر في التشريعات السارية التي لها علاقة بحرية الرأي والتعبير، مثل قوانين العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الجرائم الإلكترونية، وتعديلها بما يتواءم مع التزامات دولة فلسطين وفق الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وعلى وجه التحديد إلغاء عقوبة الحبس للصحافيين على خلفية عملهم الصحفي، واستبدالها بعقوبات بديلة، وضرورة قيام مجلس الوزراء بإصدار تعليماته للشرطة والأجهزة الأمنية بالتوقف عن احتجاز واستدعاء المواطنين أو الصحافيين على خلفية ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وممارسة العمل الصحفي والإعلامي، وضرورة قيام وزارة الداخلية في قطاع غزة، بإصدار

تعليماتها للشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لها، وبخاصة جهاز الأمن الداخلي، بالتوقف عن احتجاز المواطنين أو الصحفيين واستدعائهم على خلفية ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو الحديث عبر وسائل الإعلام، أو إصدار البيانات، وممارسة العمل الصحفي والإعلامي، وضرورة تدخل وزارة الداخلية والإعلام في قطاع غزة لإزالة القيود المفروضة على تلفزيون فلسطين، والسماح لطواقمه بالعمل بحرية في قطاع غزة.

2-1-6: الحق في التجمع السلمي

تلقت الهيئة (28) شكوى حول انتهاك الحق في التجمع السلمي، بواقع (22) شكوى في الضفة الغربية و (6) شكوى في قطاع غزة. تضمنت الشكاوى (30) انتهاكاً موزعة على الجهات الآتية: جهاز المخابرات العامة (6) انتهاكات، وزارة الداخلية (6) انتهاكات، جهاز الشرطة (12) انتهاكاً، جهاز الأمن الداخلي (1) شكوى، والجامعات (5) شكاوى. ومن الملاحظ أن أكثر الشكاوى كانت ضد جهاز الشرطة في الضفة والقطاع، ومرد هذا أن الشرطة هي الأكثر احتكاكاً مع المواطنين، وهي صاحبة الاختصاص في التعامل مع التجمعات السلمية.

حملت التجمعات السلمية طابعاً سياسياً ومعيشياً، ووصل عدد الانتهاكات للحق في التجمع السلمي (30) انتهاكاً، وتنوعت أماطها الواردة في الشكاوى التي تلقتها الهيئة بين منع عقد التجمعات السلمية، وفضّها، واستدعاء المشاركين واحتجازهم والاعتداء عليهم. تم فض (22) تجمعاً سلمياً في الضفة والقطاع، منها (18) في الضفة، و(4) في القطاع، كما تم منع عقد (6) تجمعات سلمية في كل من الضفة والقطاع.

تؤكد الهيئة على ضرورة قيام الجهات التشريعية بمواءمة التشريعات الوطنية واللوائح التنفيذية الخاصة بتنظيم الحق في التجمع السلمي بما وقعت عليه والتزمت به دولة فلسطين من وثائق دولية، وبخاصة ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتعديل كل ما يتعارض مع الحق في التجمع السلمي أو إلغاؤه، الوارد في قانون العقوبات الساري في الضفة الغربية، وقانون العقوبات الساري في قطاع غزة، وضرورة التزام الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية بأحكام قانون رقم (12) لسنة 1998م بشأن الاجتماعات العامة، الذي يقصر التعامل مع الاجتماعات العامة على جهاز الشرطة، مع ضرورة التأكيد على حظر قيام منتسبي الأجهزة الأمنية بلباسهم المدني بالقيام بمهام ذات طابع عملياتي في فض التجمعات السلمية، وضرورة التزام الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بأحكام قانون رقم (12) لسنة 1998م بشأن الاجتماعات العامة، وتوقفها عن التدخل في تنظيم الاجتماعات العامة في الأماكن المغلقة.

2-1-7: الحق في تقلد الوظائف العامة

تلقت الهيئة (185) شكوى، توزعت هذه الشكاوى بواقع (137) شكوى منها في الضفة الغربية، و(48) شكوى في قطاع غزة، ومن حيث الجنس توزعت على (37) شكوى خاصة بإنات و(148) شكوى خاصة بذكور بالغين، (7) من هذه الشكاوى متصلة بأشخاص من ذوي الإعاقة.

بلغ إجمالي الانتهاكات (221) انتهاكاً، توزعت على 30 جهة حكومية. كان أبرزها وزارة التربية والتعليم (92 انتهاكاً)، ووزارة المالية (75 انتهاكاً)، و5 انتهاكات على كل من وزارة الصحة وهيئة التنظيم والإدارة، و(4) انتهاكات على كل من المحافظات والجامعات، أما بقية الانتهاكات الـ (36) والتي تشكل 16% من إجمالي الانتهاكات، فتوزعت على 24 جهة حكومية أخرى.

كما نشرت³⁶ الجهات الرسمية العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966م. ونشرت اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2006م والتي تمنح أي نوع من أنواع التمييز بما فيها التمييز في تولى الوظيفة العامة على أساس الإعاقة³⁷.

تؤكد الهيئة على ضرورة الالتزام بأسس الجدارة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز في التعيين في الوظيفة العامة، بحيث يمكن المواطنين من تقلد الوظائف العليا، ووظائف السلك الدبلوماسي، وضرورة التزام ديوان الموظفين العام ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة المالية بعدم تجاوز المعايير القانونية والإدارية فيما يتصل بإجراءات الحصول على الوظائف العامة والترقية والتقييم، والفصل أو الطرد أو التقاعد من الوظيفة العمومية، والتي ضمنها القانون الأساسي والقوانين الوطنية الأخرى، وضرورة التأكد لدى سن تشريعات التقاعد المبكر أو تنفيذ التقاعد المبكر في قانون التقاعد العام بحقوق الإنسان ولاسيما حقه في المساواة وعدم التمييز في الاختيار وفي آلية احتساب الرواتب التقاعدية، وضرورة توقف مجلس الوزراء عن استخدام صلاحياته في المساس بمنظومة الحقوق والحريات المكفولة للموظفين العموميين، والالتزام بالمعايير القانونية في إقرار السياسات الحكومية المتصلة برواتب الموظفين العموميين والأسرى المحررين في قطاع غزة.

36 القرار بقانون رقم 18 لسنة 2023 بشأن نشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العدد 204 من الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) الصادرة بتاريخ 2023/7/26، والقرار بقانون رقم 36 لسنة 2023 بشأن نشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصادر بتاريخ 2023/12/27، العدد 210 من الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية) الصادرة بتاريخ 2024/1/28.

2-2: المتغير في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1-2-2: الحق في العمل

تلقت الهيئة (21) شكوى، بواقع (4) شكاوى في قطاع غزة، و(17) شكوى في الضفة الغربية. توزعت من حيث الجنس والإعاقة بواقع (14) شكوى لمواطنين ذكور، و(7) شكاوى تقدمت بها إناث، من مجموع الشكاوى كان هناك (5) شكاوى تقدم بها أشخاص من ذوي الإعاقة.

تراوحت أنماط الانتهاكات في الضفة والقطاع بين الحق في ظروف عمل مناسبة بواقع (3) شكاوى، والحق في الحصول على عمل بواقع (10) شكاوى، والمضايقات في بيئة العمل والتحرش بواقع (2) شكوى، والحق في الإضراب وفقاً للقانون (6) شكاوى.

توزعت هذه الشكاوى بواقع (11) شكوى ضد وزارة التربية والتعليم، وشكوى واحدة على وزارة التنمية الاجتماعية، و(3) شكاوى على وزارة العمل في القطاع، كما تلقت (3) شكاوى على وزارة الصحة، وشكوى واحدة على وزارة الداخلية في القطاع، و(2) شكوى على جهاز المخابرات العامة.

تؤكد الهيئة على ضرورة استمرار العمل في مواءمة التشريعات الوطنية، الخاصة بالحق في العمل مع ما وقّعت عليه والتزمت به دولة فلسطين من وثائق دولية، وضرورة أن تقوم الحكومة بزيادة موازنة وزارة العمل، بناءً على احتياجات الوزارة الفعلية، كي تتمكن من تنفيذ ما التزمت به من برامج في خططها الاستراتيجية، وضرورة قيام وزارة العمل بحماية الحق في التنظيم النقابي، وتمكين العمال وغيرهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة من تشكيل النقابات المهنية والعمالية المختلفة، وحماية حرية ممارسة النقابات نشاطاتها والدفاع عن مصالح أعضائها، وضرورة قيام وزارة المالية، بإعادة صرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة لمستحقيها كافة بأثر رجعي، ومعالجة الشكاوى الواردة إليها بالسرعة الممكنة.

2-2-2: الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه

تلقت الهيئة (99) شكوى بحق وزارة الصحة، بواقع (17) شكوى تتصل بصحة الإناث، و(53) شكوى تتصل بصحة الذكور، في حين تلقت (17) شكوى خاصة بصحة الأطفال، و(12) شكوى تتصل بصحة الأشخاص ذوي الإعاقة. توزعت هذه الشكاوى على عنصرين من عناصر الحق في الصحة، حيث بلغ عدد الشكاوى المرتبطة بعنصر توافر الخدمات الصحية (15) شكوى،

سواء الخاصة منها بالمطالبة بالحصول على تحويلة طبية أو الخاصة بالمطالبة بتقديم موعد إجراء العملية أو المطالبة بتوفير أدوية أو أطباء لتقديم الخدمة الصحية. وهناك شكاويان مرتبطتان بعنصر جودة الخدمات الصحية ولاسيما بعد وقوع إهمال طبي مع المتقدم بالشكوى أو ذويه في أعقاب تلقيه العلاج.³⁸

رصدت الهيئة التغير الحاصل على الإجراءات الرسمية وما وفرته وزارة الصحة في مجال الصحة النفسية نهايات العام الماضي ومنتصف العام 2023م، كشف التقرير³⁹ عن تراجع واضح في حجم الخدمات المقدمة في مجال الصحة النفسية على العموم، وتم في نهاية العام 2023 م تدميرها إلى حد كبير جداً في قطاع غزة، وذلك بفعل الإبادة الجماعية التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي. وقد بدا هذا واضحاً من خلال مؤشرات كثيرة أهمها: تدمير كامل للمستشفى الوحيد للصحة النفسية، وتدمير ما لا يقل عن 80% من المستشفيات التي تحوي عيادات الصحة النفسية وعدم توفر الادوية الخاصة بالمنتفعين من الصحة النفسية.

يلاحظ من البيانات التي وفرتها وزارة الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجهاز المركزي للإحصاء وشكاوى الهيئة الواردة من مرضى نفسيين أو ذويهم، التي ظهرت في هذه المراجعة، أن الكوادر الصحية للمنتفعين بالصحة النفسية والعيادات المتخصصة لهم والأسرة وخلافها فضلاً عن أنها غير كافية، لم يتم توزيعها توزيعاً عادلاً ويتلاءم مع عدد السكان ولاسيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة (ما قبل الإبادة الجماعية).

تؤكد الهيئة على ضرورة تطوير منظومة تأمين صحي حكومي شامل بما يحقق نقلة حقيقية في تلقي المواطن لحقه في الصحة في جوانبها المختلفة كافة، وتوفير هذا التأمين تغطية صحية شاملة، تلبى احتياجات المواطن الصحية كافة، وتؤدي إلى توقف ورود شكاوى خاصة

38 يندرج ضمن عنصر التوافر الشكاوى المقدمة للهيئة بشأن: توافر مستشفيات ومراكز صحية وكوادر صحية، توافر الإجراءات الصحية الأساسية، توافر التطعيمات، توافر مياه صحية و صرف صحي، توافر الأدوية والعقاقير الطبية، توافر الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتحويلات الهادفة لتوفير هذه الخدمات الصحية في حال عدم توفرها في المراكز الصحية الرسمية. ويندرج ضمن إمكانية الوصول الشكاوى المتصلة بعدم إمكانية الوصول المادي، وعدم إمكانية الوصول الاقتصادي، وعدم إمكانية الوصول إلى المعلومات الصحية العامة أو الخاصة بمرضى معين، وشكاوى التمييز وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الصحية. ويضم عنصر جودة الخدمات الصحية الشكاوى المتصلة بـ: الإهمال الطبي، جودة الأدوية والعقاقير والإجراءات الطبية، جودة الأجهزة الطبية المستخدمة، وجودة الكادر الصحي/ الكادر المهني المتخصص، قضايا تدريب وتأهيل الكوادر. ويضم عنصر مقبولية الخدمة الصحية الشكاوى كافة المتصلة بعدم مقبولية المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة للأخلاق الطبية وأن تكون مناسبة ثقافياً، أي أن تحترم ثقافة الأفراد، والأقليات، والشعوب، والمجتمعات، وأن تراعي متطلبات الجنسين ودورة الحياة، فضلاً عن تصميمها بشكل يحترم السرية ويرفع مستوى الحالة الصحية للأشخاص المعنيين (المراهقين، كبار السن، النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة).

39 معن شحدة ديعس، الصحة النفسية في فلسطين بين 2015 و2022، سلسلة التقارير الخاصة رقم 123، (فلسطين: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان)، 2023.

بالتحويلات الطبية كتلك المتصلة بعدم وجود تأمين صحي ساري المفعول، وضرورة رفع الموازنة التطويرية المخصصة لقطاع الصحة ورفع نسبة موازنة الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى تمكين الجهات الرسمية من توفير تغطية صحية شاملة للمواطن، وضرورة رفع مستوى المساءلة التي تقوم بها وزارة الصحة، ولاسيما في مجال تنفيذ القرار بقانون الخاص بالحماية والسلامة الطبية والصحية رقم 31 لسنة 2018م، وبالسرية الممكنة، مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء سجل للأخطاء الطبية، وإنشاء لجنة دائمة للأخطاء الطبية، وإنشاء صندوق التعويض عن أضرار الحوادث الطبية وضرورة العمل بجدية على توسيع قائمة الأدوية المعتمدة رسمياً بما يضمن زيادة حجم الأدوية المتصلة بالصحة النفسية وللأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك بذل جهود جدية في توفير الأدوية كافة التي تتضمنها قائمة الأدوية الأساسية.

2-3: الحق في التعليم

تلقت الهيئة (52) شكوى تضمنت (52) ادعاءً بانتهاك الحق في التعليم، بواقع (3) شكاوى في قطاع غزة، و(49) في الضفة الغربية. قدمت الشكاوى بحق وزارة التربية والتعليم حيث بلغ عدد الشكاوى (5) شكاوى، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2) شكاوى، جهاز المخبرات (20) شكاوى، جهاز الأمن الوقائي (10) شكاوى، جهاز الشرطة (1) شكاوى، شرطة المباحث العامة (1) شكاوى، الجامعات (13) شكاوى.

تركز الادعاء بانتهاك الحق في التعليم فيما يخص وزارة التربية والتعليم في توفير تعليم مجاني، وتوفير التعليم، وجودة التعليم، وتوفير كادر تعليمي مؤهل، وتوفير بنية تحتية ملائمة. وفيما يخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كانت الشكاوى تتصل بالمساواة في فرص التعليم دون تمييز أو تحيز، وتمحورت الشكاوى المتصلة بالجامعات حول تقديم تعليم مجاني وحرية ممارسة الأنشطة الطلابية، والتعدي على الحريات الأكاديمية، والتدخل في الأنشطة الطلابية.

وعلى مستوى السياسات، لا يزال الإنفاق الحكومي لمركز المسؤولية الخاص بوزارة التربية والتعليم، بشكل عام، لا يرقى لمستوى احتياجات الوزارة في الوصول إلى تعليم نوعي بجودة عالية. وتعمل وزارة التربية والتعليم ضمن ما يُخصص لها من أموال من طرف الحكومة وليس بناء على احتياجاتها الفعلية، لذلك نجد أن البنية التحتية للمدارس الحكومية لا تلبى الحد الأدنى من الحفاظ على كرامة الإنسان، وبخاصة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن، حيث يعاني الطلبة، مثلاً، من صعوبة المواصلات شتاءً وصيفاً، وتفتقر المدارس، بشكل عام،

إلى وسائل التدفئة، أو التكييف حفاظاً على صحة الطالب، كذلك قلة عدد المدارس التي تستجيب بنيتها التحتية لاحتياجات الطلبة من ذوي الإعاقات المختلفة، كما تعتمد المدارس في بعض نفقاتها التشغيلية على ما تفرضه من رسوم (تبرعات) على الطلبة في بداية العام الدراسي، وعلى عوائد تلزيم الكافيتريا (المقاصف)، وعلى بعض التبرعات التي يقدمها أولياء أمور الطلبة وغيرهم.

تؤكد الهيئة على ضرورة استمرار العمل في مواءمة التشريعات الوطنية، الخاصة بالحق في التعليم بشقية العام والعالي، مع ما وقّعت عليه والتزمت به دولة فلسطين من وثائق دولية، خاصة فيما يتصل بمجانية التعليم المدرسي الحكومي، وضرورة أن تقوم الحكومة بزيادة موازنة وزارة التربية والتعليم، بناءً على احتياجات الوزارة الفعلية، كي تتمكن من تحسين جودة ونوعية ومخرجات العملية التعليمية، وتنفيذ ما التزمت به من برامج في خططها الاستراتيجية، وضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بزيادة النفقات التطويرية، لتنفيذ ما التزمت به من برامج في خططها الاستراتيجية، وضرورة استمرار وزارة التربية والتعليم بتوفير الموارد المالية اللازمة من طرف الحكومة الفلسطينية لدمج وزيادة أعداد الطلبة ذوي الإعاقة في العملية التعليمية، عبر تهيئة البيئة المدرسية اللازمة لاستيعابهم وتمكينهم، أسوة بباقي الطلبة، وضرورة استمرار وزارة التربية والتعليم بتوفير الموارد المالية اللازمة من طرف الحكومة الفلسطينية لدمج وزيادة أعداد الطلبة في التعليم المهني.

3: تقييم تعامل المؤسسات الرسمية مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فيما يتصل بالشكاوى

1-3: تقييم أداء الجهات الرسمية في الضفة الغربية

1-1-3: وزارة الصحة

تلقت الهيئة (55) شكوى، تم إغلاق (30) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (17) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (9) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية، (3) شكاوى دون تعاون، (1) شكوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ: التحقيق في نتيجة الأخطاء الطبية، ومطالبات إدارية، والتميز في تلقي العلاج، والتحويلات الطبية، وتوفير العلاجات الدورية. أرسلت الهيئة للوزارة (25) رسالة أصلية، و(15) رسالة تذكيرية، وتلقت (12) رداً خطياً.

2-1-3: وزارة المالية

تلقت الهيئة (14) شكوى، تم إغلاق (9) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (6) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (2) شكوى أغلقت دون تعاون، (1) شكوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ: مطالبات مالية نتيجة استحقاقات وظيفية إدارية. أرسلت الهيئة للوزارة (19) رسالة أصلية، و(6) رسائل تذكيرية، وتلقت (10) ردود خطية.

3-1-3: وزارة الداخلية

تلقت الهيئة (128) شكوى، تم إغلاق (61) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (40) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (12) شكوى تم إغلاقها بتعاون ونتيجة غير مرضية، (9) شكاوى دون تعاون.

تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بحريات العامة، كالمطالبة بتسهيل عقد التجمعات السلمية وعدم التضييق عليها، وإصدار التعليمات للأجهزة الأمنية بعدم منع عقد مؤتمر صحافي، وإصدار توجيهات للجهات الرسمية ذات الاختصاص من أجل تجديد جوازات السفر للمواطنين، والتحقيق في حالات الوفاة على وجه السرعة، والحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك. أرسلت الهيئة للوزارة (68) رسالة أصلية، و(42) رسالة تذكيرية، وتلقت (13) رداً خطياً.

3-1-4: وزارة التربية والتعليم

تلقت الهيئة (103) شكاوى، تم إغلاق (40) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (11) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (27) شكوى تم إغلاقها بتعاون ونتيجة غير مرضية، (2) شكوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بقضايا إدارية ترتبط بالتمييز في العمل، كإلغاء النقل التعسفي وتشكيل لجان تحقيق حول الحرمان من شهادة التوجيهي، واتخاذ إجراءات عقابية على خلفية ممارسة أنشطة نقابية. أرسلت الهيئة للوزارة (25) رسالة أصلية، و(4) رسائل تذكيرية، وتلقت (22) رداً خطياً.

3-1-5: وزارة التنمية الاجتماعية

تلقت الهيئة (29) شكوى، تم إغلاق (3) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة بتعاون ونتيجة مرضية. تتعاون وزارة التنمية الاجتماعية مع الهيئة بـصـور إيجابية في الشكاوى كافة، خاصة في الشكاوى التي تتم متابعتها ميدانياً في المناطق. كذلك تتعاون الوزارة بتسهيل زيارة طاقم الهيئة لبيوت الإيواء، وإشراك الهيئة في مؤتمرات الحالة التي تعقد في مختلف المناطق.

أرسلت الهيئة للوزارة (3) رسائل أصلية، و(1) رسالة تذكيرية، وتلقت ردين خطيين. يعود العدد القليل من المخاطبات والردود كون متابعة الشكاوى الواردة للهيئة على وزارة التنمية الاجتماعية تتم متابعتها ومعالجتها ميدانياً.

3-1-6: جهاز الشرطة

تلقت الهيئة (444) شكوى، تم إغلاق (301) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (199) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (80) شكوى بتعاون ونتيجة غير مرضية، (6) شكوى أغلقت دون تعاون، (16) شكوى دون متابعة.

تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ: المطالبة بتشكيل لجان تحقيق ومحاسبة نتيجة الاعتداء على المواطنين، وتنفيذ قرارات المحاكم، وتحسين ظروف الاحتجاز.

يتعاون ديوان المظالم بشكل خاص وجهاز الشرطة بشكل عام مع شكاوى الهيئة ويوليها اهتماماً كبيراً إضافة إلى سرعة استجابة الشرطة للمتابعات الميدانية المتصلة بمراكز الإصلاح والتأهيل، كذلك يسهل جهاز الشرطة زيارات الهيئة العادية والاستثنائية لمراكز الإصلاح والتأهيل والنظارات. أرسلت الهيئة للجهاز (113) مخاطبة أصلية، و(31) رسالة تذكيرية، وتلقت (106) ردود مكتوبة.

3-1-7: جهاز المخبرات العامة

تلقت الهيئة (327) شكوى، تم إغلاق (239) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (179) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (36) شكوى أغلقت بتعاون دون نتيجة مرضية، (23) شكوى دون تعاون، (1) شكوى دون متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع تتصل بادعاءات بالتعذيب، والمطالبة بتنفيذ قرارات المحاكم، والمطالبة بإرجاع مصادرة الممتلكات كالهواتف المحمولة، والمطالبة بالتحقيق في بعض التجاوزات الماسة بالأمن الشخصي. أرسلت الهيئة للجهاز (101) رسالة أصلية، و(26) رسالة تذكيرية، وتلقت (33) رداً خطياً.

3-1-8: جهاز الأمن الوقائي

تلقت الهيئة (169) شكوى، تم إغلاق (102) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (80) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (16) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية، (3) شكاوى دون تعاون، (3) شكاوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول: المطالبة بالتحقيق والمحاسبة بالاعتداءات الجسدية، وتنفيذ قرارات المحاكم، وإعادة المصادرات والمضبوطات، وإصدار عدم ممانعة للحصول على حسن سلوك، وطلبات لإخلاء السبيل. أرسلت الهيئة للجهاز (47) رسالة أصلية، و(10) رسائل تذكيرية، وتلقت (39) رداً خطياً.

9-1-3: جهاز الاستخبارات العسكرية

تلقت الهيئة (103) شكاوى، تم إغلاق (40) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (11) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (27) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية، (2) شكاوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ المطالبة بالتحقيق والمحاسبة لسوء المعاملة والتعذيب، واقتحام الممتلكات. وأرسلت الهيئة للجهاز (11) رسالة أصلية، و(4) رسائل تذكيرية، وتلقت (10) ردود خطية.

10-1-3: مجلس القضاء الأعلى

تلقت الهيئة (64) شكاوى، تم إغلاق (40) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (26) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (3) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية، (8) شكاوى دون تعاون، (3) شكاوى عدم متابعة. أرسلت الهيئة للمجلس (22) رسالة أصلية، و(12) رسالة تذكيرية، وتلقت (8) ردود خطية.

11-1-3: النيابة العامة

تلقت الهيئة (23) شكاوى، تم إغلاق (18) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (12) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (4) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية، (2) شكاوى عدم متابعة.

تركزت الشكاوى حول: المطالبة بالتحقيق في ظروف التعذيب وسوء المعاملة، والمطالبة بتقديم المساعدة القانونية والاطلاع على مجريات التحقيق، والمطالبة بعدم الممانعة في إخلاء السبيل بكفالة، والتحقيق في المساس بالسلامة الجسدية، والمطالبة بالتحقيق بعدد من ممارسات جهاز الشرطة بحق المواطنين، وإزالة المنع من السفر، ومطالبة النيابة بعدم إطالة أمد المحاكم.

أرسلت الهيئة للنيابة العامة (36) مخاطبة أصلية، و(10) مخاطبات تذكيرية، وتلقت (14) رداً خطياً.

2-3: تقييم الجهات الرسمية في قطاع غزة

1-2-3: وزارة التنمية الاجتماعية

تلقت الهيئة (19) شكوى، تم إغلاق (8) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (7) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (1) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ: صرف المخصصات المالية في برامج المساعدة المالية للفقراء. أرسلت الهيئة للوزارة (3) رسائل أصلية، و(3) رسائل تذكيرية، وتلقت (3) ردود خطية.

2-2-3: وزارة الصحة

تلقت الهيئة (27) شكوى، تم إغلاق (12) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (6) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (2) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية، (1) شكوى دون تعاون، (3) شكاوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ: المطالبة بالحصول على العلاج، والتحويلات الخارجية، والتحقيق في الإهمال الطبي. أرسلت الهيئة للجهاز (21) رسالة أصلية، و(17) رسالة تذكيرية، وتلقت (8) ردود خطية.

3-2-3: وزارة المالية

تلقت الهيئة (39) شكوى، تم إغلاق (4) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: شكوى واحدة أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (3) شكاوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ: المطالبة باتخاذ الإجراءات لصرف الراتب والمستحقات المالية، وتوريد الاشتراكات الشهرية لهيئة التقاعد. أرسلت الهيئة للجهاز (37) رسالة أصلية، و(35) رسالة تذكيرية، وتلقت ردين خطيين.

4-2-3: وزارة الداخلية

تلقت الهيئة (50) شكوى، تم إغلاق (10) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (8) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (2) شكوى بتعاون ونتيجة غير مرضية. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ: اتخاذ الإجراءات اللازمة في الحصول على جواز السفر لممارسة الحق في حرية الحركة والتنقل، والحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك، واتخاذ

الإجراءات اللازمة لتمكينها من حقها في إتمام تجديد تسجيل الجمعية. أرسلت الهيئة للجهاز (51) رسالة أصلية، و(11) رسالة تذكيرية، وتلقت (42) رداً خطياً.

3-2-5: جهاز الشرطة

تلقت الهيئة (470) شكوى، تم إغلاق (355) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي (267): شكوى، أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (67) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية، (7) شكوى دون تعاون، (14) شكوى عدم متابعة. تركزت الشكاوى حول مواضيع ترتبط بـ توفير العلاجات اللازمة أثناء التوقيف، التحقيق في موضوع المساس بالسلامة الجسدية، والاعتداء الجسدي. أرسلت الهيئة للجهاز (134) رسالة أصلية، و(103) رسائل تذكيرية، وتلقت (85) رداً خطياً.

3-2-6: الشرطة العسكرية

تلقت الهيئة (25) شكوى، تم إغلاق (19) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي (17): شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (2) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية. أرسلت الهيئة للجهاز رسالتين أصليتين، ولم تتلقَ أي رد خطي.

3-2-7: مراكز الإصلاح والتأهيل

تلقت الهيئة (79) شكوى، تم إغلاق (54) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (51) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (3) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية. تركزت المطالبات على مواضيع ترتبط بـ تحسين ظروف المعيشة، وتوفير العلاج للموقوفين، والتحقيق في عدد من الانتهاكات. أرسلت الهيئة للجهاز (22) رسالة أصلية، و(18) رسالة تذكيرية، وتلقت (1) رداً خطياً.

3-2-8: النيابة العامة

تلقت الهيئة (25) شكوى، تم إغلاق (4) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (3) شكاوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (1) شكوى عدم متابعة. تركزت المطالبات على مواضيع ترتبط بـ: التحقيق في عدد من الادعاءات مثل الحجز على الراتب التقاعدي، التحقيق في التوقيف على خلفية عمل الصحافي، والتوقيف على خلفية الكتابة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي. أرسلت الهيئة للجهاز (31) رسالة أصلية، و(19) رسالة تذكيرية، وتلقت (14) رداً خطياً.

3-2-9: الأمن الداخلي

تلقت الهيئة (20) شكوى، تم إغلاق (2) منها. كان تقييم الشكاوى المغلقة على النحو الآتي: (1) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة مرضية، (1) شكوى أغلقت بتعاون ونتيجة غير مرضية. تركزت المطالبات على مواضيع ترتبط بـ: التحقيق في ادعاءات الاعتداءات الجسدية والتعذيب أثناء التحقيق من قبل أفراد الأمن الداخلي، والمطالبة بإعادة المصادر، والمطالبة بالتحقيق في موضوع التفتيش المنزلي. أرسلت الهيئة للجهاز (22) رسالة أصلية، و(18) رسالة تذكيرية، وتلقت (1) رداً خطياً.